تطبيق القواعد الأصولية على حكم الإسراف في الماء

الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري[1]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله أشرف المرسلين ..وبعد:

فبقراءتي للعدد (٣٢) من مجلة البحوث الفقهية المعاصرة شدّني الكتابة الرائعة التي كتبها معالي الدكتور/ عبد الرحمن بن حسن النفيسة عن الاقتصاد في المستهلكات وجعلها قضية للبحث وطلب من خلالها من الباحثين دراسة هذا الموضوع دراسة شاملة مفصلة، فهزتني هذه الدعوة، رغبة مني في إرشاد القارئ إلى معرفة طريقة استنباط حكم الأفعال المتعلقة بهذه القضية من النصوص بواسطة القواعد الأصولية، إلا أن الموضوع واسع ويصعب الإحاطة بجوانبه فأحببت الكتابة عن أحد هذه الجوانب بل هو أبرزها على الإطلاق ألا وهو مسألة الإسراف في استعمال الماء. ويدلل على أهمية هذا الموضوع أن عدداً من المشكلات الدولية تتعلق الأمن المائي، وهذا يفسر لنا سبب تخصيص مجلس الشورى بهذا البلد العديد من جلساته لمناقشة هذا الموضوع، وتكلم الدكتور النفيسة عن شيء من الإجراءات الداخلية والإقليمية والدولية المتعلقة بموضوعه، وهذه الجوانب لها عدد من المتخصصين بإمكانهم بحثها ودراستها الدراسة اللائقة بها، ولكني في هذه الكتابة أقتصر على دراسة كيفية تطبيق القواعد الأصولية في استخراج حكم الإسراف في الماء من الأدلة الشرعية، بحيث أورد القاعدة الأصولية أولاً، ثم أبين المراد بها، وأوثق من هذه القاعدة مصادرها الأصولية، ثم أورد عدداً من الأدلة الشرعية التي تم استخراج حكم الإسراف في الماء منها بواسطة هذه القاعدة.

القاعدة الأولى –دلالة النهي على التحريم:

---

(١) عضو هيئة التدريس– بكلية الشريعة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وله عدة بحوث.